AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد مائة وأربعة
(أكتوبر 2024)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد مائة وأربعة أكتوبر 2024

تصدر شهريًّا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ أماني جرجس

أمين المركز

إشراف فني

د/ امل حسن

رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز	رئيس قسم النشر
أ/ راندا نوار	قسم النشر
أ/ زينب أحمد	قسم النشر
أ/ شيماء بكر	قسم النشر

المحرر الفني

أ/ رشا عاطف رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917)** (**البنك العربي الأفريقي**) ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد 104

عنوان البحث الصفحة

- **الدراسات القانونية LEGAL STUDIES**

1. **الجوانب القانونية للأصول الرقمية (دراسة مقارنة) 3-38**
أحمد محمد حسن محمد حسن

2. **الحدود الفاصلة بين مفهوم الطرف الموضوعي والطرف الثالث في إطار الأسرة العقدية 39-80**
أندرو ميشيل يوسف حفيري

- **دراسات اللغة العربية ARABIC LANGUAGE STUDIES**

3. **بنية الاستدعاء في عَناوين المَقَامَات العربيَّة" (الهمذانيَّ والحريريّ- نموذجًا) 83-124**
بسمة رمضان يوسف

- **الدراسات الاجتماعية SOCIAL STUDEIES**

4. **التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للغلاء المعيشي على محدودي الدخل في127-212 المجتمع المصري- دراسة ميدانية .....**
السيد عيد فرج موسى - إيمان محمد السيد الصياد

5. **ديناميات السعادة، والمتعة، والرفاهية الذاتية للشباب: بحث تجريبي قائم على213-260 النوع الاجتماعي في الكويت.....**
جواد عبدالرضا عبدالرزاق يعقوب يوسف بدر القلاف - خالد عبدالله سعد محمد سعد النخيلان. - فاطمة عبدالأمير علي طاهر محمد حسن الناصر

- **الدراسات الجغرافية GEOGRAPHICAL STUDEIES**

6. **تحليل جغرافي للتجاوزات على الأراضي الزراعية في بلدية الأعظمية.....263-298**
دنيا وحيد عبد الأمير

- **دراسات المكتبات والمعلومات**
STUDIES OF LIBRARIES AND INFORMATION

7. **المجلات العلمية بالجامعات الليبية» دراسة تحليلية لمراحل نشرها إلكترونيًّا» 301-326**
محسن صالح أمحمد بوحميده

8. **دور أخصائي المكتبات في تنمية الوعي المعلوماتي لدي المستفيدين من المكتبة الجامعية** **327-346**
فائزة عبدربه عبدالله المنصوري

- **الدراسات السياسية** **POLITICAL STUDIES**

9. **أثر الحركة الاحتجاجية على مستقبل التغيير السياسي في السودان بعد العام 2019م 349-378**
بدرية صالح عبد الله - أحمد عدنان كاظم

10. **أيديولوجيا العنف في الفكر الإسلامي: داعش أنموذجًا 379-412**
فاضل عباس جبار المحمداوي

11. **نظرية التعددية الثقافية في الفكر السياسي لـ"ويل كيمليكا": دراسة نقدية 413-440**
عبير سهام مهدي - منى حمدي حكمت.

- **الدراسات الاعلامية** **MEDIA STUDIES**

12. **تمثلات صورة المرأة داخل النسق المسرحي الفلسطيني المعاصر: مسرح عشتار أنموذجًا 443-494**
رانيا عبدالرؤوف يوسف إبراهيم فتح الباب

- **الدراسات اللغوية** **LINGUISTIC STUDIES**

13. **Egypt's Shift From National to Global Framing of Child Labor Policy From the 1980s Until 2022…… 3-30**
Shaimaa Magued

14. **Political Contributions of Feminist Movement in Western Thought ……. 31-60**
Amer Mohammed Mahdi - Ahmed Adnan Azeez

افتتاحية العدد 104

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور العدد **(104 – أكتوبر 2024)** من مجلة المركز «**مجلة بحوث الشرق الأوسط**». هذه المجلة العريقة التي مر على صدورها حوالي 50 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية، دراسات اللغة العربية، دراسات اجتماعية، دراسات جغرافية، دراسات المكتبات والمعلومات، دراسات سياسية، دراسات إعلامية، دراسات لغوية) ويعد البحث العلمي **Research** Scientific حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تَعتَبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة.

ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية.

والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة.

وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجلات العلمية المماثلة. ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

نظرية التعددية الثقافية في الفكر السياسي لـ"ويل كيمليكا": دراسة نقدية

THEORY OF MULTICULTURALISM IN POLITICAL THOUGHT BY. WILL KYMLICKA: A CRITICAL STUDY

عبير سهام مهدي

جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية

Abeer Siham Mahdi.
University of Baghdad / College of Political Science.
Abeer.seham@copolicy.uobaghdad.edu.iq

منى حمدي حكمت

جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية

Muna Hamdi Hikmat
University of Baghdad / College of Political Science.
Monaa.hamdy@copolicy.uobaghdad.edu.iq

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

التعددية الثقافية هي مفهوم يتعلق بالمجتمعات التي تضم ثقافات عده، أو العالم الذي يتضمن ثقافات متنوعة؛ فالتعددية هي التنوع الثقافي والفكري؛ وبالتالي هي عنصر إثراء للإنسانية وأساس لوجودها؛ فالتعددية الثقافية تتضمن القبول بالثقافات والأفكار الإنسانية كلها، وإفساح المجال أمامها للمشاركة في بناء الثقافة والفكر العالمي؛ وهكذا فإنها تتمثل في التسامح مع الثقافات والأفكار المختلفة والاعتراف بالهويات والخصوصيات والاختلافات بدلًا من التهميش والإقصاء والهيمنة .

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على نظرية التعددية الثقافية، والتعرف على أهميتها بالنسبة للمجتمعات الإنسانية، وأسباب ظهورها ودورها في تحقيق الوحدة للمجتمعات الإنسانية بعيدًا عن القسر والتهميش والإقصاء والهيمنة؛ لأن التعددية الثقافية تؤمن بالحق في الاختلاف والتنوع .

انطلقت فرضية البحث من فكرة مفادها: إن الخيار الأمثل يتمثل في السعي إلى صياغة نظرية معاصرة تنتهج منهجًا وسطًا للتوفيق بين كلا الاتجاهين من منطلق وحدة الدولة، لا تقتضي أحادية ثقافة المجتمع، وأن التنوع الثقافي لا يفضي بالضرورة إلى تشظي الدولة وانقسامها؛ وهذا ما تؤكده نظرية التعددية الثقافية .

أما منهجية الدراسة؛ فقد استندت إلى توظيف منهجين بهدف تحقيق مبدأ التكامل المنهجي؛ إذ اعتمدنا المنهج التاريخي الذي يقوم على معرفة الماضي لما له من دور في معرفة الحاضر واستشراف المستقبل، كما اعتمدنا منهج تحليل المضمون عن طريق تحليل أفكار "كيمليكا" السياسية بالاعتماد على أهم نصوصه التي تضمنتها أفكاره السياسية .

وتوصلت الدراسة إلى أن الدولة المتعددة الثقافات هي الشكل السياسي الجديد الذي يمكن من خلاله تحقيق التكيف مع التنوع والاعتراف بحقوق الجماعات الأقلية وشرعنه المطالبة بها؛ بل هي الشكل الطبيعي للدولة كما يعتقد "كيمليكا"؛ إذ يشير إلى أن ماهية

الدولة الطبيعية تغيرت في الفترة المعاصرة؛ سواء في الخطاب الدولي أو في الواقع السياسي؛ فبعد أن كان ينظر إلى الدول ذات الأقليات القومية أو تلك التي تعترف بأشكال من الحكم الذاتي على أنها شواذ ومفارقات تاريخية، عكس الدولة القومية المتجانسة التي كانت تعد النموذج المثالي؛ أصبح ينظر إلى الدول المركزية المتجانسة التي تستمر في إنكار وجود الأقليات؛ مثل: (فرنسا، واليونان، وتركيا، واليابان)؛ إنها هي التي تنطوي على مفارقة تاريخية وتوصف بأنها رعية عاجزة عن التفاعل بإيجابية مع تعقيدات العالم، وبالمقابل ينظر إلى الدول المتعددة الثقافات ذات البناءات الداخلية المعقدة للاعتراف بالأقليات وتمكينها سياسيًا واقتصاديًا على أنها تمثل الشكل الأكثر حداثة أو حتى منظور "ما بعد الحداثة" وإلى الحراك السياسي العرقي على أنه عملية شرعية ملازمة للمجتمع الديمقراطي .

الكلمات المفتاحية: التعددية الثقافية، التنوع، الاعتراف، العدالة، الدولة المتعددة الثقافات.

Abstract:

Multiculturalism is a concept related to societies that include several cultures, or a world that includes diverse cultures, pluralism is cultural and intellectual diversity and therefore an element of enrichment of humanity and the basis for its existence, as multiculturalism includes acceptance of all human cultures and ideas and allowing them to participate in building culture and global thought, thus, it consists in tolerance of different cultures and ideas and the recognition of identities, particularities and differences rather than marginalization, exclusion and domination.

The research aims to shed light on the multicultural view and identify the most important aspects of humanity's empowerments and the reasons for its emergence in achieving the unity of humanity's empowerments away from coercion, marginalization, discrimination and domination. Because multiculturalism believes in difference and diversity.

The research hypothesis was launched from the idea that: The best option is to seek to formulate a contemporary theory that takes a middle approach to reconcile both trends, based on the unity of the state that does not require the monoculture of society, and that cultural diversity does not necessarily lead to fragmentation and division of the state, and this is what is confirmed by the theory of cultural pluralism.

As for the methodology of the study, it was based on employing two approaches with the aim of achieving the principle of methodological integration. We adopted the historical approach, which is based on knowledge of the past because of its role in knowing the present and anticipating the future. We also adopted the content analysis approach by analyzing Kymlicka's political ideas based on his most important texts that they included. His political ideas.

The study concluded that the multicultural state is the new political form through which the adaptation to diversity and the recognition and legitimization of the rights of minority groups can be achieved and legitimized to claim them, and is the natural form of the state, as Kymlicka believes, noting that the nature of the natural state

has changed in the contemporary period, both in international discourse and in political reality, after states with national minorities or those that recognize forms of autonomy were seen as anomalies and anachronisms, unlike the homogeneous nation-state, which was considered the ideal model, it has come to be seen as homogeneous central states that continue to deny the existence of minorities (France, Greece, Turkey and Japan) it is who is anachronistic and described as a parish incapable of reacting positively to the complexities of the world, on the other hand, multicultural states with complex internal structures are seen to recognize minorities and its political and economic empowerment as representing the most modern form or even the perspective of "postmodernism" and to ethnic political activism as a legitimate process inherent in democratic society.

KEYWORDS: Multiculturalism, Diversity, Recognition, Justice, Multicultural State.

المقدمة:

تُعد نظرية التعددية الثقافية من أبرز النظريات الفكرية لتيار ما بعد الحداثة في الفكر السياسي الغربي المعاصر، مقابلة للأحادية التي اتسم بها تيار الحداثة في النظم الثقافية، والفكرية، والسياسية سواء كانت الليبرالية منها أم الاشتراكية

تقوم الفكرة العامة لهذه النظرية على أنه لا يمكن إرجاع أية ثقافة أو مجتمع إنساني إلى أصل واحد فقط؛ فالتعددية أضحت حقيقة لا جدال فيها وسمة من سمات الإنسانية؛ فينبغي التفكير في الثقافة والفكر بصيغة الجمع؛ لأن المجتمعات الإنسانية تتسم بالتعددية الثقافية والفكرية التي أضحت حقًا من حقوق الإنسانية وقد عبرت عن ذلك "حنة أرندت" بقولها: "التعددية الإنسانية واقع؛ لأن المجتمعات والأمم فيما بينها وهي كلها تسكن في هذا العالم؛ فالتعددية قانون الأرض"[1].

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على نظرية التعددية الثقافية، والتعرف على أهميتها بالنسبة للمجتمعات الإنسانية، وأسباب ظهورها ودورها في تحقيق الوحدة للمجتمعات الإنسانية بعيدًا عن القسر والتهميش والإقصاء والهيمنة؛ لأن التعددية الثقافية تؤمن بالحق في الاختلاف والتنوع.

إشكالية البحث:

تنطلق الإشكالية من سؤال جوهري مفاده: إن للتعددية الثقافية رؤية سياسية وإيديولوجية تجاه الثقافة والفكر؛ فإذا كانت الدولة واحدة والواقع المجتمعي متنوعًا ثقافيًا؛ فهل من الواجب جعل هذا الواقع انعكاسًا لوحدة الدولة أم جعل الدولة انعكاسًا للتنوع الثقافي؟ وهذا ماجاءت لمناقشته نظرية التعددية الثقافية لـ"كيمليكا".

وللإجابة عن إشكالية الدراسة نطرح التساؤلات الآتية:

1–ما لمقصود بالتعددية الثقافية، وماهي دواعي ظهورها؟

2–كيف تتعامل الدولة مع واقع التنوع والتعدد الثقافي؟

3–هل استقرار واستمرار الدولة مرتبط بالاعتراف بواقع التعدد الثقافي؟

4–كيف يمكن أن تكون الدولة كيان سياسي معبر عن التعددية الثقافية وفي الوقت ذاته محافظة على الوحدة وفقًا لكيمليكا؟

5–ما هي مرتكزات الدولة متعددة الثقافات لدى كيملكيا؟ وماهي أبرز الانتقادات التي وجهت لنظرية التعددية الثقافية؟

فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية الدراسة من فكرة مفادها: إن الخيار الأمثل يتمثل في السعي إلى صياغة نظرية معاصرة تنتهج منهجًا وسطًا للتوفيق بين كلا الاتجاهين من منطلق وحدة الدولة لا تقتضي أحادية ثقافة المجتمع، وأن التنوع الثقافي لا يفضي بالضرورة إلى تشظي الدولة وانقسامها؛ وهذا ما تؤكده نظرية التعددية الثقافية.

منهجية الدراسة:

انطلقت منهجية الدراسة من أكثر من منهج بهدف تحقيق مبدأ التكامل المنهجي؛ إذ اعتمدنا المنهج التاريخي الذي يقوم على معرفة الماضي لما له من دور في معرفة الحاضر واستشراف المستقبل، كما اعتمدنا منهج تحليل المضمون عن طريق تحليل أفكار "كيمليكا" السياسية بالاعتماد على أهم نصوصه التي تضمنتها أفكاره السياسية.

هيكلية الدراسة:

قُسمت الدراسة إلى ثلاث مباحث أساسية؛ فضلا عن المقدمة والخاتمة، تناول المبحث الأول مفهوم التعددية الثقافية ودواعي ظهورها، وكرس المبحث الثاني لمناقشة الدولة المتعددة الثقافات: الخصائص، والمرتكزات. أما المبحث الثالث؛ فقد ركز على دراسة نقد نظرية التعددية الثقافية، ودواعي ظهورها*.

المبحث الأول: مفهوم التعددية الثقافية.

إن نقطة الانطلاق في أي دراسة يجب أن يكون من خلال تحديد المفاهيم؛ ذلك إن عملية تحديد المفاهيم تعطي التوضيح للقارئ بما تنطوي عليه هذه المصطلحات أو المفاهيم من دلالات فكرية علمًا أنه لا يوجد تعريف جامعًا مانعًا واحدًا مقبولًا من الجميع؛ مما أنتج اختلاف الرؤى بشان سماتها أو خصائصها من مفكر إلى آخر، ومع ذلك وعلى الرغم من تعدد التعاريف المقدمة من قبل الباحثين بخصوص التوصيف المفاهيمي للتعددية الثقافية؛ فإن هناك تأكيدًا متفق عليه بأن: التنوع هو الحالة القائمة بين المكونات الثقافية، وعليه؛ انقسم المبحث إلى مطلبين: ناقش المطلب الأول مفهوم التعددية الثقافية، وركز الثاني على دراسة دوافع وأسباب ظهور التعددية الثقافية.

المطلب الأول: مفهوم التعددية الثقافية:

تعرف التعددية الثقافية بأنها نظرية سياسية في التعامل مع التنوع الثقافي؛ إذ تستند إلى فكرة اقتسام السلطة بين الجماعات الثقافية في مجتمع ما، وعلى أساس المساواة والعدالة الثقافيتين، والاعتراف رسميًا بكون تلك الجماعات متمايزة ثقافيًا؛ ومن ثم تطبيق ذلك عمليًا من خلال سياسات معينة، إما من حيث كونها سياسة وهي عادة ما تعرف باسم سياسة التعددية الثقافية؛ فهي من قبيل آليات عمل تهدف إلى معالجة الحرمان بشكل عام[2]. وقد تجاذبت مصطلح التعددية الثقافية اتجاهات مختلفة تخرج عن الإقرار بأن التعددية الثقافية هي نظرية سياسية، وفي ذلك عبر "ويل كيمليكا" عن

ذلك بقوله: "إن استخدام مصطلح التعددية الثقافية كمصطلح شامل يغطي مساحات واسعة من السياسات التي تستهدف توفير مستوى معين من الاعتراف العام، ومساندة المجموعات العرقية الثقافية غير المسيطرة سواء أكانت هذه الجماعات أقليات جديدة كالمهاجرين واللاجئين أم أقليات قديمة كالأقليات المستقرة تاريخيًا والسكان الأصليين، وهذا يغطي أنواعًا مختلفة من السياسات لأنواع مختلفة من الأقليات"[3].

كما تعرف بأنها:(نظرية تفضي إلى الوعي بالذات الجماعية، بحيث تستند إلى فكرة اقتسام السلطة في المجتمع ما بين الجماعات الثقافية متعددة الهويات على أساس العدالة، والمساواة، والاعتراف رسميًا بالهويات المتمايزة؛ ومن ثم التعاون معها ودعم تمايزها بدمجها بآليات معينة بما ينسجم وطبيعة النسيج المجتمعي والمرجعيات الفكرية له، التي يمكن أن تصوغ طريقة بعث الأقليات والجماعات المتمايزة هوياتيا)[4].

إن مفهوم التعددية الثقافية ذو معان وتعريفات عدة؛ وذلك بحكم تنوع مجالاتها وإشكالها؛ فضلًا عن تعدد زوايا النظر إليها، ويمكن توزيع تلك التعريفات إلى ثلاثة اتجاهات[5]:

الاتجاه الأول: يذهب إلى تعريف التعددية الثقافية أيدولوجيًا، الذي يعني الاعتراف الرسمي بالتباينات والاختلافات الثقافية على أساس كوننا نعيش في عالم يتميز بتناقضات جوهرية ما بين ثقافات مجسده لقيم ومعتقدات وحقائق غاية في التباين.. غير أنها تتميز بكونها مؤثرة وفعالة ضمن نطاق بيئتها (نطاق الدولة القومية). وتبعًا لذلك لا تقتضي العدالة الاجتماعية أن يعامل الأفراد أنهم متساوون سياسيًا وحسب؛ بل التعامل أيضًا مع معتقداتهم الثقافية على أنها معتقدات صائبة غير متساوية وأن تتم مأسستها في المجال العام.

الاتجاه الثاني: يذهب إلى تعريف التعددية الثقافية كتجربة حياة؛ أي العيش في مجتمع أقل انعزالية وضيقًا في الأفق، وأقل تجانسًا وأكثر حيوية وتنوعًا؛ فهي تجربة العيش في مجتمع تعددي متنوع في تكويناته ثقافيًا واجتماعيًا بحيث يغدو الموقف من كل الثقافات موقفًا متفتحًا وإيجابيًا أو على الأقل يشتمل على احترام الناس وإيلائهم التقدير والاهتمام من خلال الاعتراف بحقوقهم في اختيار طريقة الحياة التي يريدون عيشها.

الاتجاه الثالث: ينظر التعريف الثالث للتعددية الثقافية كسياسة عامة؛ أي أن التعددية الثقافية هي سياسة معنية بتلبية احتياجات الجماعات الثقافية في المجالات الاجتماعية باختلافاتها، السياسية والاقتصادية، والثقافية.. وغيرها؛ وبالتالي تكون التعددية الثقافية ضمن هذا السياق بمثابة (مجموعة من السياسات التي تصاغ تحديدًا من أجل مساعدة الأقليات الثقافية ماديًا وثقافيًا).

مما تقدم؛ نفهم أن مصطلح التعددية الثقافية يعتمد على ثلاثة معان مختلفة:

1-كأيدولوجيا تهدف إلى شرعنة التنوع الثقافي في التركيبة العامة لمجتمع أو دولة ما.

2- كوصف لحالة التنوع في مجتمع ما باعتبارها حالة طبيعية.

3- كسياسة أو كسياسات عامة تعتمدها الدول القومية في إدارة ظاهرة التنوع الثقافي داخلها؛ أي بمعنى اعتبار التعددية الثقافية أنها الاستجابة السياسية للتنوع الثقافي الموجود أو الناشئ في دولة أو مجتمع ما[6].

المطلب الثاني: دوافع وأسباب ظهور التعددية الثقافية:

إن "التنوع حقيقة قائمة، وواقع دائم والاختلاف حقيقة واقعة تتسم بالعمومية[7]؛ فالتعددية ليست فكرة طارئة على الإنسانية؛ بل فكرة أصيلة متجذره فيها وحاكمة لها

وحقيقة من حقائق الإنسانية؛ فالتعددية قرينة الاختلاف وقد عبر عن ذلك الفيلسوف البريطاني "برتراند راسل" بقولة: "إن انقسام العالم على أمم له وجهان: حضاري، والآخر سياسي، ولست أرى في الانقسام الحضاري ما يدعو للأسف؛ فالأمم المختلفة تتميز بفضائل متباينة، وليس من المرغوب فيه أن يكون العالم كله متماثلًا، ولكن لايوجد أي سبب بأن ينطوي الاختلاف الحضاري على عداء سياسي"[8]؛ فالتماثل الثقافي لا يصب في مصلحة الإنسانية المتباينة ثقافيًا وفكريًا. وعليه؛ جاءت التعددية الثقافية استجابة أو رد فعل؛ فجميع تيارات التعددية الثقافية تشترك في رفض النماذج المبكرة للدولة الأمة ذات التجانس الوحدوي[9]، والتي عملت على[10]:

1-إنشاء ثقافة قومية متجانسة.

2-إضعاف هويات الأقلية المغايرة واحتوائها والحد من نفوذها، واستندت في ذلك إلى عدد من المسوغات منها[11]:

-أن التجانس القومي يعزز من قدرة الدولة في الدفاع عن وجودها.

-يسهم في تعزيز التضامن بين أفرادها.

- أن الدولة المتجانسة تسهل إدارتها والتحكم فيها.

- اللجوء إلى الواقع بصورة انتقائية؛ لإظهار تخلف عدد من الأقليات بهدف دفعها إلى الاندماج وألا تعد مسببه للانشقاق.

يرى "كيميلكا" أن الدولة الأمة تنطوي على تناقض داخلي ناتج عن سياسات البناء القومي، وقد تأسس على ركيزتين؛ هما: عمليتا البناء والهدم؛ ففي الوقت الذي تستهدف فيه الدولة بناء أمه ما؛ فإنها في الوقت ذاته تستهدف هدم أمه أو أمم أخرى؛ وهذا ما دفع بعضهم إلى التساؤل: هل الدول الأمم بناء قومي أم هدم قومي؟ بمعنى أن

هناك اتجاهان متعاكسان؛ وهما: الاتجاه نحو الاندماج والتوجه نحو التفكك من طرف نزعتين للأقليات من جهة أخرى؛ وهذا ما يكشف قوميتين متناقضتين النزعة القومية للدولة من جهة، والنزعة القومية عن أزمة (للدولة– الأمة)[12]؛ ما يعني أن العنصر الاندماجي (الأمة) وسياسات الدولة كانت ذات نتائج عكسية؛ إذ قوضت الاندماج وعززت القومية الاستقلالية لدى الأقليات الموجودة.

لذا فان هناك عددًا من الدوافع التي حملت مفكري التعددية الثقافية لاسيما "كيمليكا" إلى تناول التعددية الثقافية كعنصر بديلًا للاندماج منها:

– أفول نموذج الدولة الأمة، ولاسيما بعد بروز العولمة، وقد عبر عن ذلك "كيمليكا" بقوله: "لقد بدأت تختفي النماذج القديمة للدولة القومية ذات النسيج المتماثل والمنسجم كلما ازدادت المنازعات حولها؛ راحت تحل محلها نماذج من التعددية الثقافية للدولة والمواطنة"[13].

– بروز التعددية الثقافية جاء لحماية الجماعات الأقلية من الظلم؛ وبالتالي فهي تهدف إلى حماية الجماعات الضعيفة في العالم من الظلم الجسيم الذي يمكن أن يحيق بها.

– أن السماح لكل أقلية بممارسة عقائدها والتعبير عن ثقافتها بدون إقصاء يسهم في تعميق الديمقراطية؛ وهو هدف الدولة الحديثة بعدّها دولة الحق والقانون؛ فحسب "كيمليكا" أن التعددية الثقافية ترتكز على الاعتراف بالتنوع الذي يمكن أن يوسع الحرية، ويعزز ويعمق الديمقراطية، ويقلل الهيمنة الاجتماعية المتسلسلة (الهيراكيات) العرقية والعنصرية[14].

– أن علاقة الدولة بالأقليات وإدارتها ومنحها حقوقها فضلًا عن عالمية انتشارها جعل "كيمليكا" يرى في (التعددية الثقافية كإطار جديد لإصلاح هذه العلاقة)[15].

كل ما تقدم شكل دافع أساسي لإعادة النظر في أزمة الدولةالأمة، ولاسيما الأخيرة بصفتها عنصر الاندماج والوحدة، وكيفية التعامل مع المشكلات الثقافية، والظلم الاجتماعي الناجم عن السياسات القومية؛ لذلك طرحت التعددية الثقافية مرتكزًا لبناء تصور جديد يتعامل مع مفهوم الاندماج والمواطنة بشكل مغاير[16].

وعليه؛ فإن الدولة المتعددة الثقافات هي الشكل السياسي الذي يمكن من خلاله تحقيق التكيف والتوافق من التنوع؛ فضلًا عن الاعتراف بحقوق الجماعات الأقلية وشرعنة المطالبة بها[17]. وهذا ما سنتناوله في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: الدولة متعددة الثقافات؛ الخصائص والمرتكزات:

تهدف التعددية الثقافية إلى تحقيق وحدة الدولة، ولكن دون الإبقاء على شكل الدولة– الأمة وإنما بتحويلها إلى دولة متعددة الثقافات، وفي هذا المبحث سنركز على معالجة "كيمليكا" لهذه الأزمة، وكيف يمكن أن تكون الدولة كيان سياسي معبر عن التعددية وفي الوقت ذاته محافظة على الوحدة، وذلك عبر مطلبين أساسيين: ركز المطلب الأول على خصائص الدولة المتعددة الثقافات عند "كيمليكا"، وناقش الثاني مرتكزات الدولة المتعددة الثقافات عند "كيمليكا".

المطلب الأول: خصائص الدولة متعددة الثقافات عند "كيمليكا":

في إطار جعل الدولة معبرة عن التنوع الثقافي دون أن تتعرض لخطر التفكك والزوال تحدث "كيمليكا" عن شكل للدولة متعددة الثقافات، والتي تحوي مكونات متباينة من الأقليات يمكنها أن تنسجم مع بعضها، ورغم اختلاف تفصيلات هذه البنية السياسية من بلد لآخر؛ فإنها تتميز بمجموعة من الخصائص ولعل أهمها[18]:

1–النظر إلى الدولة على أنها ملك للجميع، تنتمي بالتساوي لجميع المواطنين.

2- نتيجة لذلك تنبذ الدولة المتعددة الثقافات تلك السياسات القائمة على استيعاب أو إقصاء أفراد جماعة الأقليات أو الفئات غير المسيطرة لبناء الأمة، وتقبل بدلًا عن ذلك بأن الأفراد يجب أن يتمكنوا من الوصول إلى مؤسسات الدولة، وأن يمارسوا نشاطهم السياسي بالتساوي دون أن يتوجب عليهم أن يخفوا أو يرفضوا هويتهم الثقافية، وتتقبل الدولة التزامًا يمنح اعترافًا بتاريخ ولغة وثقافة الفئات المسيطرة.

3- تقر الدولة متعددة الثقافات بما وقع من ظلم على جماعة الأقليات غير المسيطرة بسبب السياسات الاستيعابية والاقصائية، وتبدي رغبتها في إصلاح أو علاج المظالم.

4- أن المواطنة في الدولة المتعددة الثقافات تستند إلى القانون والديمقراطية وليس إلى الهوية القومية والانتماء الآثني، حتى أن وصف المواطنة اليوم لا يعتمد على توصيفات حضارية مشتركة؛ إذ أكد "كيمليكا" ذلك بقولة: "تتعلق مسألة المواطنة في أساسها بمعاملة الناس كأفراد يمتلكون حقوقًا متساوية يتمتعون بها في ظل القانون، وهذا ما يميز المواطنة الديمقراطية عن وجهات النظر الإقطاعية أو قبل الحديثة التي تحدد منزلة الناس السياسية وفق انتمائهم الديني والآثني والطبقي[19].

ومما تجدر الإشارة إليه ليست حيادية الدولة هي السبيل للتعامل مع التنوع الثقافي؛ بل هناك سبل أخرى بديلة، لعل من أبرزها سياسة الاعتراف العام بالأقليات الثقافية، وهي تعني إعادة توزيع الموارد الاقتصادية والسلطة السياسية لصالح الأقليات وليس لمصلحة الأكثرية المهيمنة؛ ومن ثم تغدو سياسة الاعتراف العام إقرارا من لدن الدولة – الأمة بوجود الاختلافات والتباينات الثقافية على نحو رسمي، وتتخذ هذه السياسة في الأدبيات المعاصرة تسميات عدة مثل: سياسة التباين، وسياسة الهوية[20].

يتضح مما تقدم أن الدولة المتعددة الثقافات هي الشكل السياسي الجديد الذي يمكن من خلاله تحقيق التكيف مع التنوع والاعتراف بحقوق الجماعات الأقلية

وشرعنة المطالبة بها؛ بل هي الشكل الطبيعي للدولة كما يعتقد "كيمليكا"؛ إذ يشير إلى أن ماهية الدولة الطبيعية تغيرت في الفترة المعاصرة، سواء في الخطاب الدولي أو في الواقع السياسي؛ فبعد أن كان ينظر إلى الدول ذات الأقليات القومية أو تلك التي تعترف بأشكال من الحكم الذاتي على أنها شواذ ومفارقات تاريخية، عكس الدولة القومية المتجانسة التي كانت تعد النموذج المثالي؛ أصبح ينظر إلى الدول المركزية المتجانسة التي تستمر في إنكار وجود الأقليات؛ مثل: (فرنسا، واليونان، وتركيا، واليابان) أنها هي التي تنطوي على مفارقة تاريخية، وتوصف بأنها رعية عاجزة عن التفاعل بإيجابية مع تعقيدات العالم، وبالمقابل ينظر إلى الدول المتعددة الثقافات ذات البناءات الداخلية المعقدة للاعتراف بالأقليات وتمكينها سياسيًا واقتصاديًا على أنها تمثل الشكل الأكثر حداثة أو حتى منظور "ما بعد الحداثة" وإلى الحراك السياسي العرقي على أنه عملية شرعية ملازمة للمجتمع الديمقراطي[21].

المطلب الثاني: مرتكزات الدولة متعددة الثقافات عند "كيمليكا":

إن التأسيس الفلسفي لبناء الدولة وفق منظور التعددية الثقافية عند "كيمليكا" قام على عدة مرتكزات تمثلت في الاعتراف والعدالة.

أ–الاعتراف: ترتبط التعددية الثقافية بالتنوع الثقافي؛ فهي سياسة تنظيمية لهذا التنوع الثقافي لذلك يتوجب الاعتراف رسميًا بالجماعات المتمايزة ثقافيًا ليتم تطبيق ذلك عمليًا من خلال سياسات معينة؛ فيكون من واجب الدولة الاعتراف بتعدد المجموعات الآثنو–ثقافية وجعلها تتعايش تعايشًا سلميًا وملائمًا للمناخ السياسي العام في حدود إمكاناتها المتوفرة؛ فلا ينبغي أن يؤثر التنوع الثقافي في وحدة الدولة وتماسكها، كما لا تقتضي أحادية الدولة أحادية ثقافية للمجتمع[22]، وقد عبر عن ذلك بقوله :"أن الأمم تكون موجود حين يكون هناك اعتراف متبادل بين الأعضاء أنفسهم"[23]، بمعنى أن صيرورة

الأمة يتوقف على الاعتراف الإنساني خارج الأفق الضيق للقومية والآثنيات الأخرى؛ لذا يقر أن تعترف الدولة المتعددة الثقافات أولًا بالاستبداد التاريخي الذي حل على جماعة الأقليات القومية والآثنية بسبب سياسة الاستيعاب القسري، وأن تضع مجموعة من الآليات التي تشمل التعويض ثانيًا، والتصحيح ثالثًا، وعلاج الأسباب رابعًا؛ لإحلال سياسة الاعتراف بدلًا عن سياسة الدولة القومية الاستيعابية والاقصائية ذات الجماعة الواحدة المسيطرة[24]؛ إذ تعمل سياسة الاعتراف على الآتي[25]:

1-إبراز الخصوصية الثقافية للأقليات المكونة للمجتمع المدني، ومشاركتها في الفضاء العام .

2-اعتراف الدول المتعددة الثقافات بالهوية الثقافية للأقليات جنبًا إلى جنب مع الجماعة الكبرى.

إن الاعتراف بالهوية الثقافية يُعد منبع الحرية، التي هي من أهداف دولة التعددية الثقافية، وقد طور "كيميلكا" منظوره الليبرالي للتعددية الثقافية؛ فانه أخذ هذه الثنائية في الحسبان؛ إذ تعد الهوية جزءًا من الحرية من جهة، والاعتراف إطار لحمايتها، كل ذلك ضمن مجموعة ثقافية تمتلك خصوصيتها، وبما أن الحقوق الجماعية تعد حسب المدرسة الليبرالية تطويرًا للحقوق الفردية أو تجسيدًا للحرية الفردية؛ فإن الاعتراف بالخصوصية الثقافية للأقليات والمجموعات الثقافية جزءًا من الحرية العامة نفسها[26]، بعبارة أخرى رغم اهتمام "كيمليكا" بحقوق الجماعات؛ فإنه لم يغفل عن حقوق الأفراد وحرياتهم التي عدها مرادفة للاعتراف وهو منبع وضامن معززًا لها.

ب- العدالة: العدالة عند "كيمليكا"؛ لاسيما العدالة الاجتماعية تستند إلى مزايا الشفافية والأمانة، وقد عبر "كيمليكا" عن ذلك بقوله: "ينبغي الاستجابة لقيم مختلفة بهذا القدر

كالعدالة، والحرية، والعدالة المشتركة من أجل الوصول إلى مجتمع عادل"[27]، كما اعتقد "كيمليكا" أن "أيه نظرية في العدالة ينبغي أن تحدد ماهية اهتمامات الناس، وأن تنظر إليها بصورة شاملة، وكذلك يجب أن تأخذ النظرية بالحسبان ما سيترتب على الاعتقاد بأن تلك الاهتمامات ذات أهمية متساوية"[28].

إن "كيمليكا" قام بصياغة منظوره الليبرالي للعدالة بناء على فكرة الجمع بين الاستقلال الذاتي والثقافة؛ إذ إنه يعد الأخيرة بمثابة القاعدة التي يرتكز عليها الاستقلال الذاتي؛ إذ ينبغي التعامل مع الإفراد وانتماءاتهم الثقافية بموجب منظور للعدالة أوسع نطاقًا، والذي يأخذ بعين الاعتبار أهمية تحقيق التوازن بين الحقوق الفردية والجماعية، ويتبنى مفهوم العدالة الآثنية للتعامل بأنصاف مع الجماعات الثقافية من خلال الاعتراف بحقوق الأقليات وحماية حقوق الأقلية وحماية الحقوق الفردية ضمن المجتمع السياسي الذي يشمل الأكثرية والأقلية مرتكزًا على حقوق الإنسان التقليدية، ويهدف إلى إحلال المواطنة المتعددة الثقافات القائمة على الاعتراف بالجميع بدل الأكثرية والأقلية التي أنشأتها الدولة الأمة[29].

وتأسيسًا على ما تقدم يعمل "كيمليكا" على جعل منظورة الثقافي عن العدالة قائمًا على مبدأين رئيسيين هما:

–الحرية الثقافية: وهي أن يكون الفرد قادرًا على اتخاذ قراره بشأن الكيفية التي يريد بموجبها عيش حياته، بعبارة أخرى اقتناع الفرد أن اختياراته غير معصومة من الخطأ؛ ومن ثم هي قابلة للتعديل[30].

– المساواة الثقافية: أي أن يحظى الأفراد بحصص متساوية من المنافع الرئيسة طالما أن حالة اللامساواة هذه لم تكن ناجمة عن جهود الفرد واختباراته؛ أي التفاوتات كانت ناجمة عن ظروف خارج إرادته[31].

من خلال ما تقدم نجد أن "كيمليكا" يهدف من وراء منظوره للعدالة إلى تحقيق التوازن بين أهمية الفرد وأهمية الجماعة؛ أي بين الحرية الفردية والانتماء الثقافي؛ لأن المجتمع مكون أصلًا من أفراد وجماعات ثقافية لا الأفراد وحسب.

المبحث الثالث: نقد نظرية التعددية الثقافية عند "كيمليكا":

على الرغم من كثرة الكتابات التي تناولت نظرية التعددية الثقافية إضافة إلى السياسات الحكومية المختلفة التي سعت إلى تكريسها كنموذج عملي وتعزيزه في الواقع من خلال إقرار إجراءات قانونية وتنفيذ برامج مختلفة خلال النصف الثاني من القرن العشرين؛ فإن فكرة التعددية الثقافية لا تزال تثير الكثير من النقاش والجدل بين مؤيد ومعارض لها سواء كفكرة في حد ذاتها، أو على ضوء التداعيات الاجتماعية، والسياسية، والثقافية المختلفة التي يُنظر إليها على أنها نتائج مباشرة لمحاولات تطبيق سياسات التعددية الثقافية.

لقد تعرضت نظرية التعددية الثقافية إلى النقد من زوايا ومستويات متعددة، ومن طرف توجهات فكرية متنوعة؛ إذ يشير النقاد إلى مخاطر وانزلاقات يمكن أن تنجر عنها، وإلى قضايا كثيرة تتضمنها مثيرة للجدل بصورة واسعة، ويذهب البعض إلى حد التشكيك في جدواها وفاعليتها واعتبارها قضية تجد اهتمامًا لدى العامة من الناس فقط، ومن أهم الانتقادات ما يلي:

1- أول الانتقادات وأهمها الموجهة للنظرية تتمثل في أن ما تتسم به النقاشات العامة حول التعددية الثقافية في الآونة الأخيرة وهو الافتقار للوضوح فيما يتعلق بالمصطلحات الرئيسة المتصل بها باختلافها؛ فتعريف التعددية الثقافية تعريفًا مقبولًا- حسب رأي علي راتانسي- كان دائمًا أمر صعب المنال، وظلت البدائل المقترحة؛ مثل: الاندماج أو الاستيعابية مبهمة هي الأخرى بدورها[32]؛ بل إن

"كيمليكا" عدها ظاهرة معقدة ولا يمكن حصرها في مبدأ واحد أو نموذج واحد سياسي وحيد[33].

2- إن سياسات التعددية الثقافية تمثل تهديدًا للقيم الليبرالية الديمقراطية في نظر "بريان باري"؛ أحد منتقدي التعددية الثقافية؛ إذ يقول: "إن السياسات التي يتبعها أنصار التعددية الثقافية ليست بصفة عامة تتمتع بالجودة التي تسمح لها بتعزيز قيم الحرية والمساواة، وأن تنفيذ مثل تلك السياسات عادة ما يمثل تراجعًا عن كل منهما، وحتى عندما تكون هناك أسباب تبرر وضع حقوق تعترف باختلاف الجماعات؛ فإن هذه الحقوق لا تتضمن تعزيز الحريات المتساوية؛ بل إن ذلك يمثل انحرافًا عن الحريات المتساوية التي يمكن أن تقدم الدعم لها عمليًا[34]، ومعنى هذا أن ذهاب أنصار نظرية التعددية الثقافية إلى القول: بإنه في ظل عدم التجانس الثقافي المعاصر تفشل المبادئ الليبرالية التقليدية التي تتغاضى عن الاختلافات في تحقيق الحرية والمساواة، وأن اعتناق سياسات التعددية الثقافية هو الأمل الوحيد لتحقيقهما يبقى مجرد إدعاء.

3- إن فحوى سياسة التعددية الثقافية وفقًا لفهم منتقديها أنها تسعى إلى أن تسحب من أفراد الأقليات الحماية التي توفرها لهم في العادة الدول الليبرالية؛ اذ يقترح أنصار التعددية الثقافية عادة أنه ينبغي أن تكون تلك الجماعة حرة في تقرير قوانينها الخاصة، وليس من الواجب وفق ما يرون أن تتوافق هذه القوانين مع القواعد الدستورية الليبرالية، كما يرى منتقدوا التعددية الثقافية بأن أكثر من ستقع عليهم المعاناة هم من النساء والأطفال والمنشقون عن تلك الجماعات؛ وذلك نتيجة إطلاق العنان للمعايير الثقافية السلطوية والأبوية التقليدية وسيمضي استيعاب(التنوع العميق) بين الجماعات جنبًا إلى جنب مع قمع التنوع داخل الجماعات[35].

4- ثمة من يرى إن المغالاة في الحديث عن الحقوق الثقافية للجماعات والهويات المختلفة في إطار التعددية الثقافية قد يؤدي في ظل سياسات الهوية الراهنة إلى الانتقاص من الحقوق الفردية في المجتمعات الحديثة والتي يشكل الفرد المواطن فيها حجر الزاوية؛ فهناك تناقضات ومخاطر لا يمكن تجاهلها، ولعل أبرزها التوظيف السياسي والأيديولوجي للثقافة تحت مسمى(الخصوصية الثقافية)[36].

5- اتهمت التعددية الثقافية بأنها أخفت الصبغة العرقية أو الآثنية على العلاقات الاجتماعية؛ وذلك بتصور المجتمع على أنه تجمع لجماعات عرقية أو آثنية[37].

6- ينظر البعض إلى قضية حقوق الأقليات على أنها قضية للجدل؛ ففي الوقت الذي تستهدف فيه التعددية الثقافية معالجة الظلم الاجتماعي بمنح حقوق خاصة للجماعات تكون قد تحللت تقليديًا من التزاماتها بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التمييز الإيجابي؛ وبالتالي فالتعددية الثقافية على استعداد لانتهاك مبدأ المساواة الرسمية عندما تمنح حقوقًا تفضيلية لبعض الجماعات تعويضًا لها عن الظلم؛ فترتكب بذلك مجموعة جديدة من أعمال الظلم كازدراء ثقافة الأغلبية وربطها بالعنصرية، وبالمقابل تفضيل مصالح وثقافة جماعة الأقلية[38].

7- من الانتقادات الأخرى أن التعددية الثقافية تتضمن تحديًا دقيقًا يتمثل في بناء مجتمع مكون من جنسيات مختلفة ذات تقاليد مختلفة ومعتقدات مختلفة وفي الوقت نفسه الحفاظ على تلك الاختلافات والاحتفال بها[39]، ولقد جعلت الدول الأوربية المختلفة مسألة(الدمج الثقافي) أو (الذوبان الثقافي) شرطًا مسبقًا للاعتراف بمواطنة الجماعات المهاجرة إليها من مستعمراتها؛ لذا يرى عدد كبير من السوسيولوجيين الأوربيين أن سياسة التعدد الثقافية في أوربا لم تتحول إلى واقع قائم؛ بل بقيت صورة شكلية؛ بسبب الهيمنة المركزية للثقافة الأوربية[40].

8- انتقد "بريان باري" حجم النجاح النسبي الذي حققه أنصار التعددية الثقافية؛ إذ رأى أن جمهور التعددية الثقافية يتكون من الأكاديميين، والمحامين، والسياسيين، ومسؤولين من مؤسسات الفكر والرأي، والمنظمات غير الحكومية شبة المستقلة، وليس لها جمهور كبير من العامة؛ بل أنها تواجه مصاعب في بلد المنبع للفكرة كندا نفسها؛ إذ ظهر ذلك في استطلاع للرأي عام 1993م كانت نتيجته أن ما يقارب ثلاثة أرباع من شملهم الاستطلاع يرفضون الفكرة القائلة: بإن كندا أمة متعددة الثقافات، كما أن "كيمليكا" نفسه قد اعترف في أحد كتاباته بأن المزيد والمزيد من الكنديين أنفسهم قد خاب أملهم في المؤسسات والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها النموذج الكندي[41].

9- يعتقد البعض أن للتعددية الثقافية مخاطر ممكنة قد تهدد مقومات الديمقراطية الليبرالية، يقدمها بعض الباحثين في ظاهرتين: انكماش الهويات؛ وتتجلى من خلال عدة سلوكيات ومظاهر ؛ ومن أهمها: التقوقع، والانغلاق على الذات إما تحت تأثير التطهير العرقي والديني؛ وبالتالي رفض الاندماج؛ فلا يقتصر الانكماش الهوياتي على الهويات الصغرى؛ بل يتعداه إلى هويات كبرى هي الأمم والحضارات وعلى هذا الأساس يمكن القول: بإن الانكماش الثقافي يعد من أهم مخاطر التعددية الثقافية الليبرالية التي تتعرض لها[42]، أما الظاهرة الثانية؛ فتتجلى أيضًا من خلال كره الأجنبي وملاحقة المهاجرين بالقتل والعنف كاليمين المتطرف في فرنسا وألمانيا[43].

10-يعد الانتقاد الأكثر حدة هو: إن التعددية تحمل في طياتها خطر انفصال جماعاتي وتشظيًا بالمجتمع، ويمكن في نهاية المطاف أن يتولد عن التعددية الثقافية تفكك المجتمع[44].

الخاتمة والاستنتاجات:

يُعد موضوع التعددية الثقافية من المواضيع التي تستدعي التحليل والدراسة من أجل تبيان التعدد والتنوع داخل قومية متجانسة؛ وهذا ما ذهب إليه "كيمليكا"؛ إذ أعاد النظر في كيفية التعامل مع التنوع الثقافي؛ إذ عمل على إنتاج هوية مدنية واحدة تعتمد على القيم الديمقراطية تتيح للمواطن بناء هوية ليبرالية أحادية في ظل التعدد. وعليه؛ فإن:

1- أغلب دول العالم أصبحت اليوم متعددة الثقافات؛ إذ تتميز بالتنوع والتعدد والاختلاف، وهو الأمر الذي يؤدي إلى مشكلة تصادم مصالح ومطالب الأقليات الثقافية مع الأغلبية؛ وبالتالي عدم استقرار الدولة. وعليه؛ أُكد على صياغة سياسات التعددية الثقافية التي تعمل على إدارة التنوع بطرقة سلمية دون اللجوء إلى إقصاء وتهميش للأقليات الثقافية أو استيعابها في ثقافة الأغلبية؛ فالتعددية هي تنوع مؤسس على تمييز وخصوصية؛ لذلك لابد من وجود وحدة جامعة للتعدد؛ حيث عملت التعددية الثقافية على تكريس الوحدة الجامعة للتعدد.

2-تقوم مقاربة المجتمع المتعدد الثقافات على اعتماد نموذج الدولة التعددية بدلًا من نموذج الدولة- الأمة؛ لمواجهة مشكلة هيمنة الأغلبية القومية المسيطرة على الأقليات القومية الفرعية أو الثانوية، وأن لا تكون الدولة خاضعة مطلقًا لجماعة معينة؛ وإنما دولة ملك لجميع مواطنيها.

3-التحدي الذي يواجه الدولة المتعددة الثقافات هو التوفيق بين متطلبات الوحدة، والتعدد، وتحقيق الوحدة السياسية دون فرض التوحيد أو التجانس الثقافي؛ فهي مهمة نظرية وسياسية لم ينجح أي مجتمع متعدد الثقافات حتى الآن في معالجتها، لكن رغم هذا لابد من الإشادة بالجهود المبذولة سواء من قبل الباحثين أو على مستوى بعض

الدول التي تحاول صياغة سياسات ضامنة للتنوع الثقافي بحث أصبحنا اليوم نتحدث عن دول متعددة الثقافات بدلًا من الحديث عن الدولة الأمة، وهو الأمر الذي يستدعي إيجاد قواسم مشتركة للتمكن من العيش معًا ضمن الوحدة بالرغم من التنوع والاختلاف؛ وذلك من خلال تكريس مفهوم المواطنة المتعددة الثقافات على المستوى المحلي الذي جاء به "كيمليكا".

وفي ختام بحثنا توصلنا إلى النتائج الآتية:

أ–احترام التنوع الثقافي، واعتبار التعددية طبيعة بشرية، ومحاولة الحفاظ عليه، وإلغاء الأحادية المتطرفة التي تؤدي إلى الإقصاء والتهميش والظلم؛ وبالتالي العيش مع الاختلاف.

ب–من أجل ضمان استقرار وأمن الدولة لابد من موائمة هذه الأخيرة بين الوحدة السياسية والتعدد المجتمعي من خلال المساواة بين مختلف الثقافات والاعتراف بها رسميًا، ويكون هذا من خلال التحول في مفهوم الدولة بالانتقال من الدولة الأمة أو الدولة القومية إلى الدولة المتعددة الثقافات التي تحاول التوفيق بين الأغلبية والأقلية الثقافية.

ج– إن الإقرار بالتعددية الثقافية علاج فاعل للتعامل مع الواقع الإنساني المتعدد والمتنوع؛ لما تفضيه هذه التعددية للإنسانية من فوائد ومنافع جمة أبرزها: التواصل بين الثقافات والأفكار الإنسانية، والتفاعل فيما بينها ضمن إطار القواسم الإنسانية المشتركة المتفق عليها، والمراجعة النقدية للذات، ودور كل ذلك في إثراء التجربة الإنسانية ثقافيًا وفكريًا.

هوامش البحث:

(1) حنه ارندت، ما السياسة؟،ترجمة وتحقيق:(زهير الخويلدي وسلمى بلحاج مبروك)،منشورات ضفاف،بيروت،2014،ص ص5-9 للاستزادة ينظر: معافه هشام، حنه ارندت: فلسفة الفعل السياسي من الفردية الى التعددية، مجلة دراسات، ع(2)،المجلد7،الجزائر،2020، ص ص279- 298.
*استخدم مفهوم التعددية الثقافية لأول مرة في كندا عام 1965 م بعدّه اقتراب لمعالجة التنوع الثقافي، وفي عام 1971 تم تبنيه رسميًا كسياسة عامة في كندا؛ مما شكل أساسًا لتمرير قانون التعددية الثقافية عام 1988، كما أعلنت أستراليا نفسها رسميًا متعددة الثقافات منذ أوائل سبعينات القرن العشرين، لكن المفهوم لم يبرز في الأدبيات السياسية إلا في تسعينات القرن المنصرم "اندرو هيود"، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية ، ترجمة:(محمد صفار)، المركز القومي للترجمة ،القاهرة،2012، ص377.
(2) فرحات عماري، سياسة التعدد الثقافي من التفكير في الهوية إلى الاعتراف، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية ،ع(1)، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر،2019، ص91.
(3) ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ترجمة:(إمام عبد الفتاح)،ج1، عالم المعرفة، ع(377)، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت،2011،ص32.
(4) حسن عبيد، دور الحركات الإسلامية في عملية الاندماج الاجتماعي في مصر(2010-2012)، في جدليات الاندماج وبناء الدولة الأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 770.
(5) حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2010، ص ص43-46.
(6) علي راتانسي، التعددية الثقافية، مراجعة:(هاني فتحي سليمان)، ترجمة:(لبنى عماد تركي)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر ،2013، ص 21.
(7) بريان باري، الثقافة والمساواة نقد مساواتي للتعددية الثقافية،ج1، ترجمة:(كمال المصري)، سلسلة عالم المعرفة، ع(382)، كويت،2011، ص ص42-45.
(8) برتراند راسل، أمال جديدة في عالم متغير، مراجعة:(علي ادهم)، ترجمة:(عبد الكريم احمد)، أفاق للنشر والتوزيع، القاهرة،2018، ص163.
(9) ويل كيمليكا، مصدر سبق ذكره، ص 82 ، كذلك برتراند راسل، السلطة والفرد، ترجمة:(شاهر الحمود)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،1961، ص ص126-131.
(10) ويل كيمليكا، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة:(منير الكشو)، دار سيناترا، تونس،2010، ص436.
(11) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(12) لمراجي رابح، مفردة الدولة بين الحداثة وما بعد الحداثة : ويل كيمليكا أنموذجاً، في الحداثة وما بعد الحداثة، دار الروافد الثقافية، بيروت،2019، ص250.
(13) ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية، ج1، مصدر سبق ذكره، ص17.
(14) جواق سمير، التعددية الثقافية وهاجس العيش المشترك عند ويل كيمليكا من الخصوصية إلى الكونية، مجلة أوراق فلسفية، ع(62)، القاهرة،2019، ص ص 144-145.
(15) نقلًا عن : المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(16) ويل كيمليكا، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص453.
(17) لمراجي رابح، مصدر سبق ذكره، ص 256.
(18) ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية،ج1، مصدر سبق ذكره، ص 87.

(19) ويل كيمليكا، مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص 416.
(20) حسام الدين علي مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 207-208.
(21) ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية،ج1، مصدر سبق ذكره، ص ص 61-62.
(22) فوزية ضيف الله، الدولة والتعددية الثقافية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، 2015، ص2.
(23) نقلًا عن: قيس ناصر راهي، مصدر سبق ذكره، ص 96.
(24) ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية،ج1،مصدر سبق ذكره، ص87.
(25) مهند مصطفى، سياسة الاعتراف، والحرية سجال وإطار نظري تحت طائلة الراهن العربي، مجلة تبين،ع(17)، المركز العربي للأبحاث والسياسات، الدوحه،2016، ص78.
(26) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(27) نقلًا عن: أحمد عدنان عزيز وعلياء محمد طارش، العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر: جون رولز وويل كيمليكا أنموذجًا، مجلة العلوم السياسية، ك1،ع(54)، جامعه بغداد،2018، ص261.
(28) نقلًا عن : المصدر نفسه، ص262.
(29) فرحات عماري، مصدر سبق ذكره، ص92.
(30) حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: دراسة في نموذج ويل كيمليكا، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، مقدمة إلى جامعة صلاح الدين/ كلية القانون والعلوم السياسية،2009،ص183.
(31) ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية،ج1، مصدر سبق ذكره،ص186.
(32) علي راتانسي، مصدر سبق ذكره، ص 17.
(33) ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية، ج1، مصدر سبق ذكره، ص 109.
(34) بريان باري، الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية ،ج1، مصدر سبق ذكره، ص 31.
(35) بريان باري، الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية ،ج2، ترجمة: (كمال المصري)، سلسلة عالم المعرفة، ع(383)، الكويت، ص ص 283-284.
(36) يسرى مصطفى، التعددية والخصوصية الثقافية، مجلة جمعية الآوان الإلكترونية، ديسمبر، 2013، ص2.
(37) علي راتانسي، مصدر سبق ذكره، ص19.
(38) أندرو هيود، مصدر سبق ذكره، ص387.
(39) حنان أبو سكين، مفهوم التعددية الثقافية، المجلة الاجتماعية القومية، مجلد(51)، ع(1)، يناير،2014، ص137.
(40) التعددية الثقافية في مهب السياسة، أفق، نشره شهرية تصدر عن مؤسسة الفكر العربي،2011/9/7:
https://www.arabthought.org/ar/researchcenter/ofoqelectronic-article-details?id=179&
(41) بريان باري، الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية ،ج2، مصدر سبق ذكره، ص ص 283-284.
(42) ينظر: محمد سعدي، حول صراع الحضارات، أفريقيا الشرق، المغرب،2006، ص20.
(43) مصطفى بن تمسك، أصول الهوية الحديثة وعللها، جداول للتوزيع والنشر، لبنان،2014،ص230، للاستزادة حول الانتقادات الموجه للتعددية الثقافية ينظر: دونيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة:(منير السعيداني)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2007، ص186.
(44) دونيس كوش، مصدر سبق ذكره، ص ص185-186.

قائمة المصادر

***الكتب**

1- أندرو هيود، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية ، ترجمة:(محمد صفار)، المركز القومي للترجمة، القاهرة،2012.

2- برتراند راسل، أمال جديدة في عالم متغير، مراجعة:(علي ادهم)، ترجمة:(عبد الكريم احمد)، آفاق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.

3- برتراند راسل، السلطة والفرد، ترجمة:(شاهر الحمود)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،1961.

4- بريان باري، الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية ،ج1، ترجمة:(كمال المصري)، سلسلة عالم المعرفة، ع(382)، الكويت،2011.

5- بريان باري، الثقافة والمساواة: نقد مساواتي للتعددية الثقافية ،ج2، ترجمة:(كمال المصري)،سلسلة عالم المعرفة، ع(383)، الكويت،2011.

6- حنه ارندت، ما السياسة؟ ترجمة وتحقيق:(زهير الخويلدي وسلمى بلحاج مبروك)، منشورات ضفاف، بيروت، 2014.

7- حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2010.

8- دونيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة:(منير السعيداني)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2007.

9- علي راتانسي، التعددية الثقافية، مراجعة:(هاني فتحي سليمان)، ترجمة:(لبنى عماد تركي)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر ،2013.

10- فوزية ضيف الله، الدولة والتعددية الثقافية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، 2015.

11- لمراجي رابح، مفردة الدولة بين الحداثة وما بعد الحداثة: ويل كيمليكا أنموذجًا، في الحداثة وما بعد الحداثة ، دار الروافد الثقافية، بيروت.

12- مجموعة مؤلفين، في جدليات الاندماج وبناء الدولة الأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.

13- محمد سعدي، حول صراع الحضارات، أفريقيا الشرق، المغرب،2006.

14- مصطفى بن تمسك، أصول الهوية الحديثة وعللها، جداول للتوزيع والنشر، لبنان،2014.

15- ويل كيمليكا، مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة:(منير الكشو)، دار سيناترا، تونس،2010.

16- ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ترجمة:(إمام عبد الفتاح)،ج1، عالم المعرفة، ع(377)، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت،2011.

***الرسائل والاطاريح الجامعية:**

حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: دراسة في نموذج ويل كيمليكا، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، مقدمة إلى جامعة صلاح الدين/ كلية القانون والعلوم السياسية،2009.

***الدوريات:**
1- أحمد عدنان عزيز وعلياء محمد طارش، العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر: جون رولز وويل كيمليكا أنموذجًا، مجلة العلوم السياسية، ك1،ع(54)، جامعه بغداد،2018.
2- جواق سمير، التعددية الثقافية وهاجس العيش المشترك عند ويل كيمليكا من الخصوصية إلى الكونية، مجلة أوراق فلسفية، ع(62)، القاهرة،2019.
3- حنان أبو سكين، مفهوم التعددية الثقافية، المجلة الاجتماعية القومية، مجلد(51)،ع(1)، يناير،2014
4- فرحات عماري، سياسة التعدد الثقافي من التفكير في الهوية إلى الاعتراف، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية ،ع(1)، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر،2019.
5- معافه هشام، حنه ارندت: فلسفة الفعل السياسي من الفردية الى التعددية، مجلة دراسات، ع(2)،المجلد7، الجزائر،2020.
6- مهند مصطفى، سياسة الاعتراف، والحرية سجال وإطار نظري تحت طائلة الراهن العربي، مجلة تبين،ع(17)، المركز العربي للأبحاث والسياسات، الدوحه،2016.
7- يسرى مصطفى، التعددية والخصوصية الثقافية، مجلة جمعية الآوان الإلكترونية، ديسمبر، 2013
***الإنترنت:**
التعددية الثقافية في مهب السياسة، أفق، نشره شهرية تصدر عن مؤسسة الفكر العربي،2011/9/7.
https://www.arabthought.org/ar/researchcenter/ofoqelectronic-article-details?id=179&

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 104
October 2024

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233